الجمهورية التونسية

تقرير حول تنفيذ التوصيات المنبثقة
عن إعلان تونس حول العدالة الاجتماعية
في المنطقة العربية
*** المرأة والأسرة والمسنين***

ديسمبر 2016

تقرير الجمهورية التونسية حول تنفيذ التوصيات المنبثقة
عن إعلان تونس حول العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية (2014)

في مجال حقوق المرأة :

تحقيق المساواة والإنصاف:

- **حقوق المرأة في الدستور التونسي :**

جاء دستور الجمهورية الثانية الصادر في جانفي 2014 ليدعم ويرسخ الحقوق المكتسبة للنساء من خلال العديد من فصوله، فإلى جانب الديباجة التي أقرت بالمرجعية الدولية لحقوق الإنسان نجد ما يلي :

- لقد نص الفصل 21 على أن "المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. "كما جاء فيه أن الدولة "تضمن للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة، وتهيء لهم أسباب العيش الكريم"
- وجاء في الفقرة الثانية من الفصل 34 أن الدولة "تعمل على ضمان تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة".
- ونص الفصل 46 على ما يلي : تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها. تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات.

تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة.

تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة".

- **مراجعة القوانين:**

- تم العمل ضمن لجنة تضم عديد القطاعات على مراجعة القوانين التمييزية ضد المرأة بما يتلاءم مع المقتضيات الدستورية و الالتزامات الدولية للجمهورية التونسية اعتبارا وإنها صادقت على جل الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المرأة. وفي هذا الإطار تم تنظيم ندوة لتقديم تقرير حول اللامساواة والتمييز ضدّ النساء والفتيات في القانون التونسي.

تجدر الإشارة إلى رفع تونس لتحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في 2011 وإتمام إجراءات المصادقة بإيداع مراسلة رسمية لدى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 23 أفريل 2014.

- تم في موفى سنة 2015 إصدار قانون أساسي يتعلق بتنقيح وإتمام القانون المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر، وذلك بتمكين الأم شأنها شأن الأب من منح الأطفال الترخيص لاستخراج جواز السفر أو السفر إلى الخارج.
- إصدار أمر حكومي يتعلق بإحداث مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل تحت إشراف السيد رئيس الحكومة، وهو يعنى بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والموازنة للقضاء على جميع أشكال التمييز، وتحقيق المساواة في التنمية وفي الحقوق والواجبات بين التونسيين والتونسيات.

- **مقاومة العنف ضد المرأة :**

المصادقة خلال شهر جويلية من السنة الجارية من طرف مجلس الوزراء على مشروع قانون شامل للقضاء على العنف ضد المرأة، والذي يُعتبر مكسبا جديدا للمرأة والأسرة التونسية، لأن وضعه حيز التنفيذ وتفعيل أحكامه إثر مصادقة مجلس نواب الشعب سيجعل تونس من البلدان السباقة في وضع تراتيب فعلية ونافذة للقضاء على العنف ضد المرأة.

- **الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي :**

إضافة فصل هام ضمن مشروع تنقيح القانون الأساسي لميزانية الدولة يدعو رؤساء البرامج لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن برامجهم ومشاريعهم التنموية.

- **مشروع القانون الأساسي المتعلق بمجلة الجماعات المحلية**

يتضمن مشروع القانون الأساسي المتعلق بمجلة الجماعات المحلية عدة فصول تكرس حقوق المرأة عموما مع تكريس للعدالة الاجتماعية حيث تم التنصيص على التناصف الأفقي والعمودي خلال الانتخابات البلدية كما نص المشروع على مبدأ تمثيل المرأة والشباب في المجالس المحلية يكون الرئيس والمساعد الأول وجوبا من جنسين مختلفين ويكون المساعد الثاني وجوبا من الشباب. إضافة إلى دعوة الجماعات المحلية على العمل من أجل تخصيص اعتمادات قدر الإمكان لمساعدة ذوي الاحتياجات الخصوصية وفاقدي السند العائلي والأطفال والنساء من ضحايا العنف.

البرامج التي تنجزها وزارة المرأة والأسرة والطفولة في مجال النهوض بأوضاع المرأة وتكريس المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال :

- **إدماج مقاربة النوع الاجتماعي :**

- إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة وفي البرامج والميزانيات مركزيا وجهويا لتقليص الفوارق الموجودة بين الجنسين في شتى المجالات.

- إرساء مرصد النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين الجنسين:

يتابع المرصد الفوارق بين الجنسين في تونس من خلال جملة من المؤشرات التي يقوم بتحليلها على ضوء مقاربة النوع الاجتماعي، قصد تحديد وسائل كسب التأييد بصددها وإنارة التدخل التنموي وتوجيه القرار السياسي لتقليصها.

ويراوح المرصد بين النشاط الإحصائي من تجميع وتحليل ونشر وتبسيط وبين التحاليل النوعية الاجتماعية والقانونية اعتمادا على قواعد بيانات كمية ونوعية تمّ تركيزها صلبه منذ سنة 2013.

ويسهر المرصد حاليا على المساهمة في مأسسة النوع الاجتماعي في الإنتاج الإحصائي الوطني وفي التكوين والبحث الأكاديمي وعلى إنتاج مؤشراته الخصوصية وخلق ديناميكية بحثية ومنهجية حول مؤشرات النوع الاجتماعي في تونس.

- ارساء قاعدة البيانات حول جمعيات تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تونس.
- بحث ميداني وتحليل سوسيولوجي حول المشهد الجمعياتي ومدى تكريسه لمبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين.
- اصدار مجلّة سداسية :لنشر ثقافة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

- **مناهضة العنف والتمييز ضد المرأة خاصة من خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة خلال مراحل العمر.**

- المصادقة على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 13 جويلية 2016 وهو الآن تحت أنظار مجلس نواب الشعب للمصادقة والإصدار، ويتميز هذا القانون بطابعه الشمولي لتناوله الجانب الوقائي والردعي والمؤسساتي.
- إعداد وتنفيذ خطة للمناصرة ورفع الوعي حول مشروع القانون الأساسي من قبل جميع المتدخلين (نواب الشعب ومكونات المجتمع المدني والمهنيين)، حيث تم إطلاق حملة واسعة تحت شعار "يزي...ما تسكتش...اتكلم" لحث النساء ضحايا العنف على مقاومة الظاهرة وعدم السكوت عليها من أجل القضاء عليها تدريجيا.
- العمل على توفير الخدمات الموجهة للنساء ضحايا العنف حيث تم :

✓ فتح مركز حكومي لحماية النساء ضحايا العنف يقوم بخدمات الاستقبال والإحاطة النفسية والاجتماعية والقانونية والإيواء وتدعيم القدرات. كما تم تقديم دعم للجمعيات لإحداث مراكز سواء للإنصات والرعاية والتوجيه أو للإيواء بـ6 ولايات.

✓ إنجاز خارطة الخدمات المسداة للنساء ضحايا العنف والنساء في وضعيات هشاشة.

✓ تنفيذ المشروع النموذجي حول "الآليات متعددة القطاعات للتعهد بالنساء ضحايا العنف بتونس الكبرى" وإعداد البروتوكولات القطاعية والاتفاقية متعددة القطاعات للتعهد الشمولي بالنساء ضحايا العنف.

هذا إلى جانب وجود خط أخضر للإنصات وتوجيه ضحايا العنف.

أما فيما يتعلق بالتوعية والتحسيس من أجل تغيير العقليات حول ظاهرة العنف : فقد شرعت الوزارة في صياغة إستراتيجية متكاملة لتغيير العقليات والسلوكيات داخل الأسرة وفي الفضاء التربوي والعام من أجل تحقيق التغيير الاجتماعي والمؤسساتي للتصدي لكل مظاهر وأشكال العنف المبني على التمييز بين الجنسين انطلاقا من تنشئة اجتماعية سليمة داخل الأسرة وصولا لدور وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي.

على مستوى التدريب والبحوث والإعلام عمل مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف) على :

- ❖ انجاز دراسة حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في الفضاء العام بتونس.
- ❖ إرساء آلية يقظة حول التناول الإعلامي لظاهرة العنف المسلّط على النساء.
- ❖ إصدار دراسة حول التناول الإعلامي لظاهرة العنف المسلّط على النساء.
- ❖ إصدار عدد من مجلة الكريديف حول العنف المسلّط على النساء.
- ❖ تنظيم أيام الكريديف لمناهضة جميع أشكال العنف ضدّ المرأة.
- ❖ تنظيم دورة تدريبية لفائدة الشباب من الجنسين الناشط في المجتمع المدني حول المناصرة من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضدّ المرأة.
- ❖ تنظيم مائدة مستديرة حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في وسائل النقل.
- ❖ تنظيم لقاء مع الإعلاميين من اجل إعلام شريك في نشر ثقافة مناهضة العنف ضدّ المرأة.
- ❖ تنظيم لقاء مع ممثلين عن مكونات المجتمع المدني حول المجتمع المدني شريك فاعل لمناصرة واسعة من اجل مناهضة العنف ضدّ المرأة.
- ❖ تنظيم ملتقى حول العنف المسلّط على النساء: آليات التوعية وحماية ضحايا العنف.
- ❖ تنظيم سلسلة من اللقاءات لفائدة نوّاب الشعب حول مشروع القانون الأساسي للقضاء على العنف ضدّ المرأة.
- ❖ تنظيم منتدى وطني للجمعيات من اجل مناصرة مدنية واسعة حول القانون الأساسي للقضاء على العنف ضدّ المرأة.

- ❖ إصدار نشرية مرصد النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين الجنسين حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في وسائل النقل.
- ❖ إصدار نشرية مرصد النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين الجنسين حول العنف المبني على النّوع الاجتماعي بفضاءات العمل.

- ❖ الانخراط السنوي في الحملة الدولية 16 يوما من النشاط لمقاومة العنف ضدّ النساء
- ❖ تنظيم يوم مفتوح مع الشباب من الجنسين" أجيال المستقبل لمناهضة العنف ضد النّساء".
- ❖ تنظيم دورة تدريبية للصّحافيّين حول:التناول الإعلامي لموضوع العنف ضد النساء.
- ❖ تنظيم لقاءات جهوي مع نائبات مجلس الشّعب و قيادات نسائيّة بالأحزاب السياسيّة حول "مشروع القانون الشّامل لمناهضة العنف ضدّ النّساء".

- **التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للنساء والفتيات :**

- **التمكين الاقتصادي :**

1. تنفيذ الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة والمساهمة في الرفع من تشغيليتها من 28.5 % إلى 35 % في أفق 2020. وترتكز هذه الخطة التي تقوم على شراكة مع المؤسسات البنكية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال ريادة الأعمال على تطوير روح المبادرة الخاصة وحشد النساء رائدات الأعمال المحتملات من أجل تكوينهن ومساعدتهن في وضع خطط مشاريع نافذة وذات قيمة مضافة عالية تساهم في تحقيق التنمية الجهوية ومساعدتهن في الحصول على قروض دون فوائد فضلا على المرافقة اللصيقة طيلة السنتين الأولتين من انطلاق مشاريعهن الاقتصادية.
2. حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العاملة في المناطق الريفية حيث تم إنجاز دراسة حول عمل النساء في المناطق الريفية ومدى انتفاعهن بالحماية الاجتماعية.
3. تحسين ظروف نقل العاملات في المجال الفلاحي حيث تم إمضاء إعداد بروتوكول متعلق بمعايير والتزامات الأطراف المتدخلة في مجال نقل العاملات في الفلاحة بين الأطراف المعنية وهي : وزارة المرأة والأسرة والطفولة والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، وتقوم الوزارة حاليا بإعداد كراس شروط في الغرض.
4. تهيئة وتجهيز مراكز الفتاة الريفية وذلك في إطار تقريب الخدمات للمرأة في الوسط الريفي بما ييسر اندماجهن الاقتصادي والاجتماعي ويتم ذلك من خلال استغلال مراكز الفتاة الريفية وأقطاب الإشعاع كفضاءات للتكوين والإحاطة وعرض منتجات المرأة في المناطق الريفية بما

يستجيب لحاجيات النساء والفتيات في المناطق المعنية بالتدخل، خاصة في ما يتعلق بتيسير التمكين الاقتصادي والانتفاع بالإحاطة والمرافقة وغيرها من الخدمات.

5. تنفيذ المشروع الوطني المندمج لمقاومة الانقطاع المدرسي لدى الفتيات في المناطق الريفية عبر شراكة مع مختلف الهياكل الحكومية وغير الحكومية المتدخلة (وزارة النقل ووزارة التربية ووزارة الثقافة والمحافظة على التراث ووزارة الداخلية وجمعية "المدنية" المختصة في النقل الريفي المدرسي حيث تم إبرام اتفاقية متعددة القطاعات في الغرض خلال شهر أفريل 2015).

6. التمكين الاقتصادي للأسر التي تعيلها امرأة:

في إطار تمكين نساء معيلات لأسرهن من مشاريع صغرى فلاحية أو تجارية أو في الصناعات التقليدية، وضعت الوزارة برنامج للدعم الاقتصادي للأسر ذات العائل وحيد امرأة منذ سنة 2012 ويهدف إلى مساعدة الأسر على بعث مشاريع اقتصادية، هذا وقد انطلق تنفيذه في 15 ولاية وهي الكاف والقيروان وزغوان والقصرين وسيدي بوزيد وقفصة ومدنين وقبلي وتوزر وتطاوين وسليانة ومنوبة وباجة وجندوبة وقابس. وتم خلال سنة 2016 التدخل لفائدة 3 ولايات وهي سليانة والكاف وجندوبة. ويتمثل المشروع في مساعدة 60 أسرة (بمعدل 20 أسرة بكل ولاية) على إحداث مشاريع صغرى وتوفير سبل العيش الكريم لها وتمكينها من فرص الحصول على موارد رزق. ويضم البرنامج تدريب ورسكلة نساء معيلات لأسرهن قادرات على العمل وذلك في اختصاصات متعددة وفقا لرغبتهن واستعدادهن، إضافة إلى تكوينهن في كيفية تسيير مؤسسة صغرى ومساعدتهن على بعث مشاريع صغرى فلاحية وتجارية وفي مجال الصناعات التقليدية ومرافقتهن إثر بعث مشاريعهن ومتابعتهن.

وفي إطار النهوض بالوضع الاقتصادي للأسر المنتجة وإدماجهن في الدورة الاقتصادية ومساعدتهن على ترويج منتوجهن وضعت الوزارة برنامج عمل لدعم الأسر المنتجة من خلال تنظيم معارض لأسر منتجة من مختلف ولايات الجمهوريّة للتعريف بمنتجاتهم وترويجها وتوفير فرص أكبر لعرض منتوجاتهم وبيعها من خلال تشريكهن في معرض وطنية ودولية. هذا وقد تمكنا من وضع قاعدة بيانات خاصة بالأسر المنتجة من كامل أنحاء الجمهورية وفي مختلف الاختصاصات والمنتوجات.

تمثلت أهم الدراسات في مجال التمكين الاقتصادي والحد من التفاوت بين الفئات الاجتماعية في:

- انجاز دراسة حول المرأة فاعل بارز، علاقات النوع الاجتماعي والتغيرات المتعدّدة في الوسط الريفي.

- انجاز بحث موظّف للتنمية حول بعث المشاريع الصغرى من اجل تمكين اقتصادي للنساء بالمناطق المهمشة اقتصاديا.
- انجاز دراسة حول التمكين الاقتصادي للمرأة: بعث المشاريع والتشغيل.
- إصدار تقرير خول الهشاشة الاقتصادية: صور من حياة نساء مسرّحات من العمل.
- إصدار عدد من مجلّة الكريديف حول بطالة صاحبات الشهائد العليا.

7. الانطلاق في تنفيذ برنامج التربية الاجتماعية ومحو الأمية ويقوم البرنامج على :

✓ إرساء ثقافة المواطنة الفاعلة والتوعية الاجتماعية والصحية بما فيها الصحة الإنجابية لدى النساء والفتيات في مناطق التدخل.

✓ تنمية مهارات الفئة المستهدفة وتمكينها الاقتصادي بما يسمح لها بالاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة في الحياة العامة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص.

8. نشر ثقافة المواطنة والحقوق الإنسانية للمرأة في الوسط الريفي حيث تم وضع برنامج تكوين وتدعيم قدرات لفائدة النساء في 07 ولايات في مجال نشر ثقافة المواطنة وحقوق المرأة وذلك بالشراكة مع عديد الهياكل الحكومية ومع مكونات المجتمع المدني.
9. الرعاية والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية وذلك في إطار احترام مبدأ المساواة وحقوق الإنسان لكل الفئات الاجتماعية بما فيها الفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية قصد تجنيبا الإقصاء والتهميش. وتهدف الوزارة إلى الإحاطة النساء ذوات الاحتياجات الخصوصية (المرأة السجينة والأم العزباء وضحايا الاتجار بالبشر...) قصد تجنيبها مخاطر العود ومساندتها وتأهيلها لإدماجها اجتماعيا واقتصاديا وتمكينها من مورد رزق ومساعدتها على أن تكون مواطنة فاعلة وذلك عبر الشروع في وضع خطة تنفيذية مندمجة في الغرض هذا فضلا على مواصلة تنفيذ البرامج التكوينية والتوعوية لفائدة هذه الفئات.

- التمكين السياسي للمرأة :

✓ إرساء اللجنة الوطنية لدعم المساواة بين النساء والرجال في إدارة الشأن المحلّي.إصدار الميثاق الوطني من أجل المساواة بين النساء والرجال في الحكم المحلّي

✓ تنفيذ برنامج دعم الحوكمة الحضرية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية المحلية في تونس في مرحلته الثانية بالشراكة مع المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد.

✓ وضع خطة عمل لدعم المساواة بين النساء والرجال في الشأن المحلي والعمل البلدي في عدد من البلديات.

- ✓ المشاركة في تنفيذ برنامج لتدعيم المهارات القيادية النسائية.
- ✓ تنظيم حملات لمساعدة النساء وخاصة في الوسط الريفي من الحصول على بطاقات تعريف وطنية أو تجديدها.
- ✓ انجاز دراسة حول تونسيات والفعل السياسي في سياق ما بعد الثورة.
- ✓ إرساء آلية يقظة حول التناول الإعلامي للتمكين السياسي للنساء.
- ✓ إصدار دراسة حول التناول الإعلامي للتمكين السياسي للنساء.
- ✓ تنفيذ برنامج تدريبي لفائدة النساء المعتمدات حول النوع الاجتماعي، اللامركزية والشأن العام.
- ✓ تنظيم لقاءات مع البرلمانيات ومكونات المجتمع المدني حول المرأة في مواقع القرار.
- ✓ بصدد بعث قاعدة بيانات حول النساء في مواقع المسؤولية الإدارية بالوظيفة العمومية في تونس.

وفي إطار العمل على دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، وتدعيم فرص مشاركتها في الشأن المحلي والحوكمة الرشيدة، وضعت الوزارة برنامج عمل بالشراكة مع مؤسسة هانس سايدل الألمانية برنامج شراكة انطلق تنفيذه في سنة 2015 ويمتد إلى سنة 2017، يسعى إلى دعم تواجد الفتيات في الحياة العامة ومواقع صنع القرار مما سيمكن من الوصول إلى مختلف الأسر في كامل أنحاء الجمهورية.

وفي هذا الإطار تم إنجاز 28 دورة تكوينية لتكوين ميسرات توكل لهن مهمة العمل على توعية الأسر على أهمية العمل البلدي والمشاركة في الشأن المحلي وفي الانتخابات بهدف تنمية الجهات وتحسين مستوى عيش الأسر في مختلف المناطق. في مرحلة أولى تم انجاز 16 دورة تكوينية حول البلدية والعمل البلدي والانتخابات البلدية شاركت فيها حوالي 600 فتاة من مختلف مناطق الجمهورية والمتحصلات على شهائد عليا والناشطات في المجتمع المدني، ثم وفي مرحلة ثانية تم تنظيم 12 دورة تكوينية حول التواصل السياسي تمتعت بها حوالي 400 مشاركة من أصل المشاركات في المرحلة الأولى.

ويتواصل العمل على دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية من خلال تشريك الممثلين الجهويين للوزارة خلال سنة 2017 حيث سيتم وضع برنامج جهوي يمكن كل الميسرات من العمل بالتنسيق وتحت إشراف ممثلي الوزارة والوصول إلى الأسر في كامل أنحاء الجمهورية.

- **السلم الاجتماعي :**

- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لمقاومة الإرهاب من خلال الإحاطة بالطفولة ومساعدة النساء أفراد العائلات القاطنة بالمناطق المهددة بالإرهاب على إحداث مؤسسات متناهية الصغر.

و للإشارة فقد انطلق البرنامج الوطني للتصدي للإرهاب على مستوى الوزارة من خلال برنامج المرافقة التربوية والتعهد النفسي للأطفال بالمناطق الحدودية للتوقي من فعل التطرف على إثر تنامي ظاهرة الإرهاب بمختلف المناطق وبالخصوص بالمناطق الجبلية والقروية والحدودية وحرصا على مزيد التصدّي للفعل الإرهابي من خلال **"التمكين والتحصين"** للأطفال والأولياء عن طريق المرافقة التربوية والتعهّد النفسي والحماية الذاتية والجماعية وفي إطار تظافر الجهود بين مختلف الوزارات ذات العلاقة بالأسرة والطفولة

- الانطلاق في وضع خطة وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 حول "المرأة والأم والسلام".

في مجال الأسرة :

تبعا للتحولات العميقة الذي يشهدها العالم والتي لها أثر على الأسرة التونسية والتحديات المطروحة والتحولات الديمغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية كالبطالة وارتفاع نسب الفقر وارتفاع نسب التّداين وبروز أنماط سلوكية جديدة... وفي إطار الإعداد **لخطة التنمية لما بعد عام 2015، وأهداف التنمية المستدامة** تعمل الوزارة على متابعة أوضاع الأسر وتطورها بالشراكة مع مختلف المتدخلين في المجال من خلال إبرام اتفاقيات شراكة وعقد الجلسات واللقاءات التشاورية وورشات التفكير حول مختلف المسائل ذات العلاقة بخصوصيات الأسرة، مساهمة بذلك في الجهود الوطنية الرامية إلى المحافظة على وحدة الأسرة واستقرارها و توفير البيئة الملائمة لتحسين نوعية حياة الأسرة وتمكينها من تلبية احتياجات أفرادها وضمان أمنها واستقرارها وتتمحور اللقاءات حول المواضيع المتعلقة بالتشريعات الوطنية، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، التربية والثقافة، الأوضاع الصحية والبيئية، تكنولوجيات المعلومات، الاتصال والتواصل، والمشاركة في الحياة السياسية وإدارة الشؤون المحلية.

- **الدراسات:**

تمثّل الأسرة الخلية الأساسية للمجتمع فهي الدعامة المحورية لترسيخ السلوك المدني وروح التضامن والمواطنة الإيجابية والفضاء الأمثل للتنشئة الاجتماعية السليمة والتعويل على الذات والتربية على التحاور والتشاور وتبادل الآراء، إلاّ أن هذا الدور شهد على مستوى المجتمعات الإنسانية العديد من التحوّلات نتيجة تغيرات مختلفة ممّا جعل الأسرة تواجه تحدّيات اقتصادية واجتماعية وثقافية متجدّدة ومؤثرة لا على مستوى أداء وظائفها فحسب، وإنّما على مستوى المحافظة على كيانها من ذلك (البطالة ، الفقر، الإرهاب، ارتفاع الأسعار، الصحة الإنجابية، تطور مكانة وأدوار الأسرة في المجتمع في ظل تعدّد

نماذج التنشئة، بروز أنماط سلوكية جديدة...). وتقتضي هذه التحدّيات المطروحة العمل على إيجاد آليات وبرامج لمواجهة الأوضاع الجديدة، حتى تحافظ الأسرة على موقعها كمؤسسة اجتماعية أولى تنعكس عليها نتائج أي عملية تنموية.

وفي هذا الإطار تعمل الوزارة على انجاز دراسة وطنية تساعد على تحليل شكل الأسرة (بحسب إن كانت ذات ولي واحد أو نواة أو معادة التركيب) ووظيفتها ودورها والعلاقات السائدة بين أفرادها وظروف عيشها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ومشاغلها وحاجياتها وانتظاراتها وكيفية تفاعلها مع المحيط ورؤيتها المستقبلية لأسرة الغد، مما سيمكن من الحصول على رؤية شمولية للوضع الحالي للأسرة التونسية والتخطيط على ضوء هذه الرؤية ووضع برامج عمل تتماشى والوضعيات الجديدة للأسرة التونسية.

تعمل مصلحة رصد أوضاع الأسرة على المساهمة في دعم القدرات المؤسساتية في تشخيص وتحليل ومتابعة التحولات العائلية لمزيد ضمان التوازن الأسري. وذلك من خلال إنجاز دراسات وبحوث لمزيد فهم البنية العائلية تمكن من مساعدة راسمي السياسات على صياغة برامج ومشاريع تهدف إلى النهوض بالأسرة. و توفير معطيات وإحصائيات تهم الأسرة والتطورات التي تشهدها الأسر ويشهدها المجتمع التونسي وتضمينها في بنك معلومات حول الأسرة التونسية وتحيين المؤشرات وتطويرها مما يساعد على فهم اتجاهات تطور الأسر التونسية. ثم نشر المدعمات والوثائق حول التحولات الأسرية من خلال نتائج الدراسات المنجزة.

كما تعمل الوزارة في إطار تشاركي مع مختلف الهياكل الحكومية المنتجة للمعطيات الإحصائية وبالتنسيق مع الأجهزة الإحصائية الوطنية مما يساعد على وضع الخطط والبرامج بصفة دقيقة وذات جدوى.

في مجال المسنين :

الاستفادة من طاقات المسنين وإفساح المجال أمامهم للمساهمة في عملية التنمية:

يتم العمل في هذا الشأن على دعم قدرات جمعيات كبار السنّ والنوادي النهارية التابعة لها وذلك من خلال مشروع :

1. **دعم قدرات النوادي النهارية:** تم التوّجه نحو إعادة البناء لنوادي نهارية حيّة تكون حاضنة لكل الأعمار مندمجة في النسيج المجتمعي، وذلك عبر:

✓ د

عم الأنشطة الترفيهية والثقافية والاجتماعية ذات الخصوصية الإدماجية.

- ✓ ت

كييف الأنشطة حسب خصوصيات المجتمع المحلي.

- ✓ ت

صويب أنشطة النوادي النهارية نحو الدعم والتأطير والتضامن مع مؤسسات المجتمع المحلي.

2. **تصويب الجمعيات العاملة في مجال المسنين نحو اعتماد المقاربة التنموية:**

خلال توجيه الجمعيات نحو مزيد توظيف خبرات كبار السن واستثمارها في :

- ✓ م

عالجة ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة،

- ✓ م

رافقة العائلات التي تعيش صعوبات على مستوى التكيف الاجتماعي،

- ✓ ا

لمساعدة الفنية والإدارية للمشاريع المحدثة من قبل الباعثين الشبان مع تأمين المرافقة قصد تذليل الصعوبات الإدارية.

وضع إستراتيجيات لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية دون إقصاء أو تمييز، لتلبية متطلبات مختلف الفئات السكانية :

(2016- 2020)

:

- ✓ تحسين ظروف عيش المسنين،
- ✓ تكييف المحيط بما يمكن المسن من مواصلة المساهمة في الحياة العامة،
- ✓ دعم مكانة المسن داخل الأسرة والمجتمع،
- ✓ تطوير التغطية الصحية للمسنين،
- ✓ الدراسات والبحوث في مجال المسنين .

الدراسات :

تم الشروع في إعداد المعايير المرجعية المتعلقة بالدراسة حول "دعم حقوق الأشخاص المسنين في الرعاية الاجتماعية والصحية" بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والتي تهدف إلى:

- ✓ تشخيص واقع المنظومة الصحية في الدول العربية لفائدة كبار السن ونوعية البرامج الصحية والوقائية والتدريب المستمر والتخصص في المجال الطبي والشبة الطبي

- ✓ تشخيص واقع الرعاية الاجتماعية وأنظمة الضمان الاجتماعي ومدى استجابتها للمتطلبات الجديدة لكبار السن وعائلاتهم.
- ✓ معرفة مدى استجابة السياسات والآليات الرعائية المعتمدة في البلدان العربية لحاجيات كبار السن وتقييم مدى قدرتها على ضمان كرامة كبار السن،
- ✓ دراسة الإطار التشريعي والقوانين المعتمدة في الدول العربية لرعاية كبار السن لبيان مدى تكاملها ومدى استجابتها للتغيرات التي تشهدها المجتمعات العربية،
- ✓ تحديد كيفية توزيع المسؤوليات في رعاية كبار السن بين القطاع الحكومي والقطاع الجمعياتي والقطاع الخاص،
- ✓ الوقوف على البرامج الوقائية الموجهة لكبار السنّ بهدف وقايتهم من الإقصاء والتهميش والأمراض النفسية ومختلف أشكال الإعاقة.